Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وروي عن مسلم أنه قال : « ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا يعنى فى كتابه الصحيح إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه .

والكتب المخرجة على كتاب البخاري أو كتاب مسلم رضى الله عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها فى ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رووا تلك الاحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلبا لعلو الاسناد فحصل فيها بعض التفاوت فى الألفاظ .

وهكذا ما أخرجه المؤلفون فى تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقى وشرح السنة لأبى محمد البغوي وغيرهما مما قالوا فيه : « أخرجه البخاري أو مسلم » ، فلا يستفاد بذلك أكثر من أن البخاري أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت فى اللفظ وربما كان تفاوتا فى بعض المعني فليس لك أن تنقل حديثا منها وتقول على هذا الوجه فى كتاب البخاري أو كتاب مسلم الا أن تقابل لفظه أو يكون الذي خرجه قد قال أخرجه البخاري بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فان مصنفيها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما .

* * *

الحـــديث الحســـن

يري ابن الصلاح أن الحديث الحسن قسمان :

١ – أحدهما الحديث الذي لايخلو رجال اسناده عن مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثيرا الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب فى الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب فى الحديث ولا لسبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأنه روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع رواية على مثله أو بما له من شاهد وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكرا